Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

24 Mars 2011
24 مارس 2011

بيان اليوم

شكيب الخياري

استفاد الحقوقي المعتقل شكيب الخياري من رخصة استثنائية نقل بمقتضاها من السجن المدني بمكناس لعيادة والده بأحد مستشفيات الناظور، استجابة لطلب من النقيب عبد الرحيم الجامعي وبدعم من الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وبتجاوب سريع من المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، وفق بلاغ صحفي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وقد لقيت هذه الخطوة، بحسب المصدر ذاته، والتي تدخل في نطاق اختصاصات المجلس في مجال حماية حقوق الإنسان لاسيما المتصلة ببذل كل المساعي اللازمة وسبل الوساطة والتوفيق التي يراها مناسبة، ترحيبا من أفراد عائلة المعني بالأمر.

Revue de Presse du Conseil Nat... omme

الحياة

Du 18 au 24 03 11

في أول مهمة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

الصبار واليزمي يحققان في أحداث البيضاء وخريبكة

في أول مهمة رسمية له، استهل المجلس الوطني الاستشاري لحقوق الإنسان مباشرة التحقيق في ما جرى يوم الأحد 13 مارس الجاري بالدار البيضاء، ويوم الثلاثاء 15 مارس الجاري بمدينة خريبكة، على إثر التدخل الأمني العنيف الذي شهدته هاتان المدينتان لفك اعتصامين سلميين، وما ترتب عنهما من تداعيات خطيرة. وعلمت «الحياة» أن رئيس المجلس المعين مؤخرا إدريس اليزمي اتصل ببعض ضحايا هذه الأحداث وطلب منهم الإدلاء بشهاداتهم في تقارير حول ما حدث يوم الأحد 15 مارس أمام مقر الحزب الاشتراكي الموحد بالدار البيضاء.

وفي الوقت الذي تولى فيه اليزمي فتح تحقيق في أحداث الدار البيضاء، انتقل محمد الصبار، الأمين العام للمجلس، إلى مدينة خريبكة ليشرف شخصيا على إجراء تحقيق ميداني حول ماجرى ما جرى يوم 15 مارس بالمدينة على إثر تفكيك مخيم لمعتصمين من أبناء متقاعدي المجمع الوطني الشريف للفوسفاط. وقد اتصل الصبار بعدد من الحقوقيين المحليين بالمدينة وفعاليات نقابية وجمعوية للاطلاع على حقيقة ما وقع.

وتعد هذه أول مهمة يقوم بها المجلس في ما يتعلق بفتح تحقيق حول مزاعم بوقوع انتهاكات جسيمة وفق الاختصاصات الجديدة التي أوكلها الظهير المحدث للمجلس.

كما تعد هاتان الواقعتان بمثابة اختبار حقيقي للمجلس في ما إذا كان سيضطلع حقيقة بالدور المنوط به أم أنه سيبقى مجلسا موازيا لأجهزة الدولة.

الملك خلال استقباله لإدريس اليزمي ومحمد الصبار

Revue de Presse

الصباح
يومية مغربية شاملة

أبحاث لتحديد المسؤولين عن أمر استعمال القوة بخريبكة

العامل في قفص الاتهام والمحتجون ينتظرون نتائج أبحاث الصبار لتحديد المسؤوليات في ما وقع من شغب وعنف

مازال الخريبكيون ينتظرون نتائج الأبحاث التي أجراها الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وينتظرون معها تحديد المسؤوليات عن أحداث الشغب التي أعقبت التدخل الأمني العنيف، الذي انتهى بإصابة حوالي 102 من عناصر القوات العمومية، وعدد غير محدد من المحتجين بسبب تخوفهم من الإيقاف إذا ما توجهوا إلى المستشفى.

التساؤل الذي يطرحه أبناء مدينة الفوسفاط ويبحثون له عن جواب شاف، يتعلق بمن أعطى الأمر بالتدخل العنيف في فجر الثلاثاء قبل الماضي، رغم أن المعتصمين أبانوا عن نضج طيلة 25 يوما رابطوا خلالها ليلا ونهارا بالحديقة المقابلة لأحد مكاتب إدارة المجمع الفوسفاطي. بل أكثر من ذلك خططوا قبل يوم التدخل لعقد ندوة صحافية يلزمون فيها الإدارة بمطالبهم ويفكون الاعتصام بسلم لما بلغوه من أهداف، قبل أن يفاجؤوا فجرا وهم نيام بالعشرات من رجال القوات العمومية يجرونهم من أرجلهم ويتدخلون بعنف لتشتيتهم وإبعادهم من المكان، ما انتهى بعد ذلك بإشاعة وفاة أحد المحتجين لتبدأ أحداث الشغب والحرق، التي تسببت في أضرار كبيرة.

أصابع الاتهام أشارت إلى العامل صبري، منذ أول وهلة، وكررت ذلك عندما كان اللقاء مع أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، سواء حينما اجتمعوا بالنقابيين والحقوقيين، أو عندما اجتمعوا ببعض المطالبين بالشغل من أبناء متقاعدي المكتب الشريف للفوسفاط، أو عندما اجتمعوا بالصحافة المحلية والوطنية. فقد نسبوا إليه محاولة نسف جهود تشغيلهم، إذ في الوقت الذي كان فيه المعتصمون بالمجمع الفوسفاطي لا يتعدون 200، وزعت استمارات وفتح الباب على مصراعيه للتسجيل ليتجاوز العدد 6000 في محاولة لتضخيم الأرقام وإبراز صعوبة الالتزام بمطالب المعتصمين.

تحميل العامل المسؤولية ورد على لسان كل الذين شاركوا في اللقاء بالصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إذ نسبوا إليه عدم الالتزام بوعوده لتلبية مطالب المحتجين، وأن السلطات حاولت تمييع الشكل الاحتجاجي السلمي وتصويره للرأي العام على أساس أنه شغب وانتقام وغير ذلك.

طريقة تدبير عمالة خريبكة لمجمل الملفات التي تناط بها تطرح علامات استفهام كبيرة، بدءا بأحداث الشغب التي اندلعت إبان تشكيل المجلس البلدي وانتهاء بملف أبناء متقاعدي المكتب الشريف للفوسفاط، الذين يخول إليهم القانون أسبقية التشغيل.

أما استعمال القوة لفض اعتصام سلمي والذي انتهى بإحراق سيارات وإتلاف أرشيف يمتد إلى 50 سنة وإصابات في صفوف المتظاهرين وعناصر القوات العمومية من شرطة ودرك وقوات مساعدة، فينبغي أن لا يمر مرور الكرام، وأن يساءل صاحب الأمر باستعمال القوة والذي انتهى بذلك الشكل غير المتوقع.

المعلومات التي استقتها الصباح من مصادر مطلعة تشير إلى أن الإنزال الأمني استمر خمسة أيام قبل التدخل، وإلى أن المعتصمين رفضوا مساندة أي حزب أو حركة، كما أن مسؤولي الأمن رفضوا الشروع تلقائيا في تفريق المحتجين المسالمين. وحتى الذين قالوا إن وزير الداخلية أعطى تعليماته بفك الاعتصام بالقوة، ثبت لهم أن الوزير نفى ذلك، ولم يصدر تعليمات بهذا الشكل، ليبقى العامل صبري، الضالع الأول في إصدار الأمر، دون وضع النتائج في الحسبان.

العامل صبري، الذي كان مهندسا في الأشغال العمومية، قبل الالتحاق بالداخلية كعدد لا يستهان به من زملائه المهندسين، بفضل الراحل مزيان بلفقيه، لم تنفعه هندسته في تطويق الاحتجاج، كما لم تنفعه حسابات القياس في الوصول إلى الحل حتى بعد استعمال القوة، رغم أن الذي طالب به المحتجون منذ مدة ودخلوا إثره في حوار الطرشان مع السلطة، هو الذي وقع في الأخير، فلو اختصر المهندس الطريق منذ البداية وجلس بجدية مع المعنيين بالأمر للبحث عن الحلول الواقعية لما وقع ما وقع.

— المصطفى صفر

Revue de Presse du Conse

الحياة

Du 18 au 24 03 11

أمام احتجاجات حركة 20 فبراير وأياما بعد خطاب الملك حول تعديل الدستور

الإفراج عن المعتقلين السياسيين الخمسة ومجموعة التامك وشيوخ السلفية الجهادية

من المنتظر أن يكون المعتقلون السياسيون الخمسة، في السجن المدني بسلا، قد توصلوا بخبر الإفراج عنهم. وقد شرع المعتقلون في جمع أمتعتهم، والاستعداد لمغادرة السجن، بعد ما يقارب ثلاث سنوات قضوها في السجن، بسبب اتهامهم بالتورط في ما عرف، في فبراير 2008 بـ«خلية بلعيرج».

هؤلاء المعتقلون كانوا يعرفون بالمعتقلين السياسيين الستة، قبل أن يتم الإفراج، في السنة الماضية، عن حميد نجيبي، الذي ينتمي إلى الحزب الاشتراكي الموحد. وبقي خمسة من المعتقلين السياسيين في السجن. ويتعلق الأمر بكل من المصطفى المعتصم، الأمين العام لحزب البديل الحضاري، والناطق الرسمي باسم الحزب محمد أمين الركالة، وزعيم حزب الأمة محمد المرواني، وعضو حزب العدالة والتنمية ماء العينين العبادلة، ومراسل قناة «المنار» عبد الحفيظ السريتي.

وسبق للقضاء أن أدان هؤلاء المعتقلين السياسيين بربط صلات بخلية بلعيرج، والتآمر على الدولة، والمشاركة في تهريب الأسلحة إلى المغرب، من أجل قلب النظام. إلا أن عددا من الجمعيات الحقوقية والتقارير الدولية ظلت تشكك في الرواية الرسمية، وفي الاتهامات الموجهة إلى المعتقلين السياسيين الستة. بل إن وزارة العدل البلجيكية شككت، أصلا، في صحة التهم المنسوبة إلى عبد القادر بلعيرج، الذي وصفته التحقيقات بزعيم الشبكة.

وكانت الجمعيات الحقوقية المغربية، وفي مقدمتها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، فضلا عن مؤسسة الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، قد طالبت بالإفراج عن المعتقلين السياسيين. وهو نفس المطلب الذي انتهت إليه عدد من التقارير الحقوقية الأولية حول الوضع في المغرب، برسم السنتين الأخيرتين.

وتقول مصادرنا إن محمد الصبار، الذي تم تعيينه، مؤخرا، أمينا عاما للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، قد قام بعدد من المساعي، في الأيام الأخيرة، من أجل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

صورة مركبة للمعتقلين السياسيين الخمسة

وكان حزب البديل الحضاري قد أصدر بيانا، يوم السبت 12 مارس الجاري، بعد الخطاب الملكي ليوم 9 مارس الجاري، والقاضي بتشكيل لجنة لمراجعة الدستور. وحمل البيان توقيع الأمين العام للحزب المصطفى المعتصم من داخل السجن.

البيان الذي توصلت به «الحياة» اعتبر أن الخطاب الملكي «يؤسس لمعالم دستور جديد يجسد بداية الانتقال نحو الديمقراطية تشريعيا ومؤسساتيا، بما يكفل للشعب السيادة، ويضمن لقواه الحية مجالا للفعل الحر، ويفتح الحراك السياسي على إمكانات التداول السلمي على السلطة على أرضية التنوع في إطار الوحدة». وقال المعتصم إنه يثمن العناوين العريضة الواردة في الخطاب الملكي، «والتي نعتبرها بمثابة خارطة طريق لبناء مغرب ديمقراطي حداثي، والتي نقدر أنها تشكل استجابة حكيمة لمطالب الشعب المغربي، مما تختزله مقولة: ثورة ملك وشعب ثانية»، يضيف المعتصم.

وطالب البيان بإطلاق سراح المصطفى المعتصم ومحمد الأمين الركالة وعبد الحفيظ السريتي ومحمد المرواني وباقي المعتقلين السياسيين.

الإفراج عن هؤلاء المعتقلين السياسيين، اليوم، صاحبه إفراج مماثل عن مجموعة التامك، أو ما يعرف بانفصاليي الداخل، ولائحة من معتقلي السلفية الجهادية، وخاصة شيوخ التيار السلفي.

وربطت مصادرنا بين قرار الإفراج عن المعتقلين السياسيين، إلى جانب مجموعة التامك ومعتقلي السلفية الجهادية، بمحاولات عليا من أجل تحسين صورة المغرب في الداخل والخارج، بعد انطلاق وقفات واحتجاجات حركة 20 فبراير، وكذا من أجل خلق سياق مريح لمشروع مراجعة الدستور، كما أعلن عنها الملك محمد السادس في خطابه الأخير ليوم 9 مارس الجاري.

Revue

Hespress هسبريس

الـAMDH تردّ على رئيس مجلس حقوق الإنسان

هسبريس من الرباط:

Wednesday, March 23, 2011

ردّت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان على التعقيب الذي ورد من إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ضمن حلقة 16 مارس من برنامج "مباشرة معكم" على إثر مطالبة عبد الحميد أمين بإعلان البروتوكول الملكي بشكل صريح عن إلغاء تقبيل يد الملك.. وهو التعقيب الفوري الذي قال ضمنه اليزمي بأن "تصنيف هذا المعطى كحاط من الكرامة يعد أمرا غريبا حين يصدر عن حقوقي".

ضمن بلاغ لها توصلت به هسبريس: "قام المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بتقييم AMDHوقالت الـ حلقة برنامج مباشرة معكم التي بثتها القناة الثانية.. والتي كان عبد الحميد أمين، نائب رئيسة الجمعية، أحد المشاركين فيها.. وعموما فإن الآراء التي عبر عنها عبد الحميد أمين منسجمة مع مواقف الجمعية الثابتة التي دافع عنها بحزم، متصديا في نفس الوقت للتهجمات على الجمعية، التي طبعت تدخلات أحد المشاركين في الحلقة المعروف بعدائه للجمعية ولمواقفها الحقوقية الأصيلة".

كما أردفت ذات الوثيقة: "يهمنا هنا أن نثير بالخصوص الفقرة الأخيرة من الحلقة التي تناول خلالها الأخ عبد الحميد أمين بعض الطقوس المخزنية العتيقة، مثل تقبيل يد وكتف الملك واالإنحناء أمام شخصه والتي اعتبرها تتعارض مع الكرامة، مما يستوجب اتخاذ إجراءات رسمية للتخلي عنها. ومن المؤسف أن هذا الطرح، بدل أن ينال استحسان وتأييد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي كان يشارك في الحلقة، فقد قام بتبخيسه معتبرا أن الكرامة لا علاقة لها بالطقوس".

على اليزمي ورد: "إن المكتب المركزي للجمعية، باعتبار الكرامة هي جوهر حقوق الإنسان وهي AMDHوضمن رد الـ التي يتم تصريفها عبر قيم حقوق الإنسان الأساسية: الحرية، المساواة، التضامن، قدسية الحياة.. ومعايير حقوق الإنسان السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتعددة والواجب إحترامها في الواقع، يؤكد بأن جميع الناس يولدون أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق.. وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضا بروح الإخاء، الأمر الذي يستوجب الاحترام المتبادل بغض النظر عن التراتبية في السلطة أو المسؤولية".

وختم بلاغ الجمعية المغربية بالإعراب عن الأمل في "التخلي رسميا عن الطقوس والبروتوكولات التقليدية التي تمس بالكرامة، وتخدش سمعة المغرب في الخارج"، وكذا الرغبة في "إدراج المجلس الوطني لحقوق الإنسان لهذه المهمة ضمن اهتماماته للوصول إلى توصية صريحة في هذا المجال".

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Still4Hill

HILLARY CLINTON: MAKING FEMININITY PRESIDENTIAL!

SECRETARY CLINTON: Good afternoon, everyone. I am delighted to welcome a friend and a colleague. Minister Fassi Fihri and I have had a chance to work and consult together over the last several years, and his visit here today represents another occasion to salute a very special bilateral relationship between Morocco and the United States. We have a long history of friendship and partnership on almost every level, from economics to educational exchanges, from trade to development, and security.

But before I begin with comments on this important relationship, I want to just briefly address a few other issues of global and regional importance. I visited the Embassy of Japan yesterday to pay my respects to the people of Japan, who have endured so much in recent weeks. This morning, I spoke with the Japanese foreign minister to express my condolences and my admiration for the remarkable resilience of the Japanese people. The United States has joined in the international outpouring of support for Japan at this time of need. And in the spirit of the enduring friendship, partnership, and alliance between Japan and the United States, we stand ready to help in every way that we possibly can.

Also this morning, I was shocked and deeply saddened to learn of the bombing in Jerusalem today that took at least one life and injured innocent civilians. Terrorism and the targeting of civilians are never justified. And Israel, like all nations, of course, has to respond when this occurs. The United States is committed to Israel's security and we strongly condemn this violence and extend our deepest sympathies to all those affected.

We also strongly condemn recent rocket attacks from Gaza against innocent Israeli civilians and hold fully responsible the militants perpetrating these attacks. And I join President Obama in extending our sincere condolences to the friends and families of the Palestinian civilians killed in Gaza yesterday and appreciate that Israel has expressed regret.

We stress the importance of calm and we urge all concerned to do everything in their power to prevent further violence and civilian casualties among both Israelis and Palestinians. Violence only erodes hope for a lasting and meaningful peace and the final realization of two states for two peoples.

In our meeting today, I thanked the foreign minister for Morocco's leadership at the summit in Paris last week and for Morocco's important role in the Arab League's decision to call for the protection of Libyan civilians. We also discussed the international community's ongoing efforts to enforce United Nations Security Council Resolution 1973 in Libya.

It is still early, but we have made significant progress. This week, Qadhafi's troops were poised to enter Benghazi over the weekend, putting hundreds of thousands of civilians in that city of 700,000 at great risk. Today, those troops have been pushed back and those civilians

Revue de presse du Conseil National des droits de l'Homme

are safer as a result. Coalition efforts have downgraded Qadhafi's air defense capabilities and set the conditions for an effective no-fly zone.

I know that the nightly news cannot cover a humanitarian crisis that thankfully did not happen, but it is important to remember that many, many Libyans are safer today because the international community took action.

Now, of course, challenges remain so long as Qadhafi continues to direct his forces to attack his own people. So the United States will continue to support this mission as we transfer command and control to NATO.

Moving beyond Libya, this is a crucial moment in time for Morocco, the Maghreb, and the Middle East. I saw this vividly when I visited Egypt and Tunisia last week. And it was very inspiring to meet with the young people and the activists from civil society who are expressing such a strong desire to have a democracy of their own, to have some say in the decisions affecting their lives.

Morocco is well-positioned to lead in this area because it is on the road to achieving democratic change. His Majesty King Mohammed VI's government has consistently allowed its citizens to express themselves openly and peacefully, and it has been frank and forthcoming about the challenges ahead.

The King has long demonstrated his commitment to reform. And earlier this month, in an important address that captured widespread attention, he promised comprehensive reforms that would guarantee free parliamentary elections, including the election of a prime minister, create an independent judiciary, and assure human rights for all of Morocco's stakeholders, including the Amazigh community.

These ideas build on the King's earlier reforms that included increased rights for women and children, and universal access to a free education. We recognize the critical importance of the aspirations that His Majesty has described and we urge a continuing and rapid implementation of his vision.

We also look forward with great optimism to further deepening our strong and strategic partnership in working with Morocco on so many issues. Let me close with an issue that I know is of great importance to Morocco and its neighbors, the Western Sahara. U.S. policy toward the Western Sahara has remained constant from administration to administration. We want to see a peaceful resolution. Starting with the Clinton Administration and continuing through the Bush Administration and up to the present in the Obama Administration, we have stated our belief that Morocco's autonomy plan is serious, realistic, and credible – a potential approach to satisfy the aspirations of the people in the Western Sahara to run their own affairs in peace and dignity. The United States strongly supports the role of Ambassador Christopher Ross and the United Nations in resolving this issue.

So again, Minister, I thank you very much for all of the work we are doing together and all of the important work that lies ahead.

FOREIGN MINISTER FASSI FIHRI: Thank you very much. Good afternoon. Thank you. Let me say first that I'm very pleased to be here in Washington once again and to have this excellent meeting, fruitful meeting, with my friend, Madam Secretary of State Hillary Clinton.

Version de travail du Conseil National des droits de l'Homme

At this occasion, once again we talk about the longstanding ties between Morocco and USA. But we decide, as the Madam Secretary just said now, to have a roadmap for future with some action-oriented vision and concrete result for the benefits of two people. We not only talk about the importance of the bilateral relations, but also in connection with the – what's happened in the Arab world. And naturally, Morocco welcomes all these legitimate aspiration for people to have – to live in freedom with democracy. There is no Arab exception for the universal principle of dignity and freedom.

Naturally, we encourage – and we have maybe to encourage more – in the current approach and complementary approach to see a success in the transition in Tunisia, in Egypt, and to have also to work together to avoid and to fight against some risk, because what it shows is that the Arab spring start. We are not totally sure that the summer – Arab summer would follow the spring – Arab springs, and maybe here or there we will go directly to a dark winter.

That's why the discussions I have today with my colleague are very fruitful for us. As Madam Secretary of State said, Morocco participated in the last summit in Paris, and Morocco said very clearly that the Resolution 1973 is binding to all countries, and each country have the right to participate for the implementation and full implementation of this resolution. Morocco, naturally because of the strong relation between people of Morocco and people of Libya, members both of the Maghreb Arab Union, will continue to humbly contribute for this implementation of this resolution, saying and repeating that it's not an occupation, that no one wants to see Libya divided in two or three parts. It's not a question of partition, but it's question to protect the civilians. And for that, there is the military aspect and there is, which is very important also, the humanitarian aspect. Morocco decided to send in an important medical team five weeks ago in the borders of between Tunisia and Libya, and we will continue to think in total coordination with our friend and to see how we can contribute more on this specific issue.

We talk about the Maghreb and it's important also to resolve the dispute about Sahara. And let me just remind you that Morocco put an initiative on the table, and thanks to this initiative a new cycle of negotiation start in 2007 and now we are – we progress and we hope that we can resolve this issue, because the Maghreb is a necessity for the five people of the region, but it's also a necessity for the security in a specific region where al-Qaida work. Al-Qaida is here and try to create problem for – not only for the Maghrebs country but for many, many citizens and countries.

This is some of the points we raise today. But I want to be, once again, very frank. Morocco is satisfied by this dialogue, fruitful dialogue, by the cooperation with USA. And we are very encouraged by what we heard this afternoon and before, the many statements as encouragement and the response to what His Majesty asked for and present to its people in this continual process of democratization of Morocco, and we will work hard. The process start, the dialogue with all political parties, NGOs, and trade unions start, and we hope and we are sure that in some couple of month Morocco will jump once again with – in this balancing approach: economic development, human development, and political progress.

SECRETARY CLINTON: Minister, thank you so much.

FOREIGN MINISTER FIHRI: Thank you.

SECRETARY CLINTON: Thank you very much.

MODERATOR: Just a couple questions. The first to Elise Labott, CNN.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

QUESTION: Thank you, Madam Secretary. I'm sure you'll beg our indulgence, because we have one question and a lot going on. I'd like you to clarify your comments, if you would, please, yesterday about Libya and members of Qadhafi's inner circle that are reaching out to you and the Arabs. Do you think that they're reaching out to save themselves, to defect, or do you think that president – Colonel Qadhafi is looking for a way out?

And then if you could talk about the Arab support, participation, and leadership that you asked for. I know that we've talked about humanitarian contributions, but you said that you were looking for a robust Arab support for the military operation. Are you getting that? Right now, it's only Qatar that's participating.

Mr. Minister, why do you think the Arabs are not participating more on the military side? Are you uncomfortable with the mission?

And then lastly, on Yemen, President Salih has presented a plan to the opposition with a lot of significant points. However, the opposition is really – the only thing they're calling for is for him to step down immediately. We have a decisive day Friday. Are you concerned, given that what the minister said about al-Qaida in the region, if President Salih were to go, what that would mean for security in the region? Thank you.

SECRETARY CLINTON: Well, first, Elise, we've been hearing a lot of things from many different sources. But what is very clear is that Qadhafi has lost his legitimacy to govern and the confidence of his people. And that is the main reason why he should leave power, because he cannot continue to govern and to refuse to meet the legitimate aspirations of his own people.

Now, over the last several weeks, as you know very well, the international community has taken a number of steps through sanctions, through freezing of accounts, through other accountability measures to put pressure on Qadhafi and the people around him. And added to that is now the military action which is adding even greater pressure. So Qadhafi has a decision to make, and the people around him each have decisions to make. The quickest way for him to end this is to actually serve the Libyan people by leaving.

QUESTION: Do you think — (inaudible)?

SECRETARY CLINTON: Well, we think that there is a lot of discussion going on about what the outcome of this strong international support for enforcing 1973 will actually lead to. Now, I want to be clear that that was not the purpose or the aim of the use of force. Our military action was taken in response to the obvious humanitarian crisis. And we have begun to see the easing in different parts of the country of that crisis. So the UN Security Council resolution's goal is to protect the Libyan people. And our military action is, therefore, focused on the goal of protecting civilians, enabling the no-fly zone, enforcing the arms embargo and all that goes with it. It will be up to Qadhafi and his insiders to determine what their next steps are, but we would certainly encourage that they would make the right decision and not only institute a real comprehensive ceasefire, but withdraw from the cities and the military actions and prepare for a transition that does not include Colonel Qadhafi.

Now, we are very satisfied by the Arab participation, and there will be more announcements in the days ahead. But this is a comprehensive effort, and I think that it's very clear that as the minister said, each nation is contributing what it is capable of doing, and providing support for one or more of the various missions called for under 1973.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

And finally, with respect to Yemen, we're not going to make predictions about what will happen in Yemen other than to say that the people of Yemen have the same rights as people anywhere, and we support dialogue as a path to a peaceful solution to Yemen's current political situation that includes genuine participation by all sides. And we are certainly making our views known on a regular and consistent basis both publicly and privately.

MODERATOR: (Off-mike.)

QUESTION: Madam Secretary, have you discussed with your Moroccan counterparts the reforms – constitutional reforms that were announced by the King recently as well as decision of a month ago of a national human rights body? Thank you.

SECRETARY CLINTON: Yes, we discussed at some length. I expressed to the minister our appreciation for the King's actions. We think that the reforms that he is outlining hold great promise first and foremost for the Moroccan people themselves, but also as a model for others in the region. Because as the minister said, what His Majesty King Mohammed VI is doing is economic reform, social reform, political reform, and some countries are only going one direction. And there needs to be a comprehensive approach, which is exactly what has been proposed in Morocco.

Perhaps you'd like to add something, Minister.

FOREIGN MINISTER FASSI FIHRI: Just to confirm that we discussed about this matter – (laughter) – and that we have the same position. (Laughter.) I talk about two legs to walk. Now, maybe it's three legs. (Laughter.)

SECRETARY CLINTON: But the reason that I would just add that we're so encouraged is because the King has been making reforms over the last several years. And so we're already seeing the result of those reforms and these additional announcements that he has made will add to that. So we're seeing exactly what the King has said he will do being enacted.

QUESTION: How about the (inaudible)?

SECRETARY CLINTON: Well, the human rights council that has been announced, I think, is an excellent idea. We obviously want to see it come into effect, we want to see it in action, but it fits very well with the full range of reforms that have been announced, and we think it will serve a very important purpose. Thank you all.

Revue de presse du Conseil National des droits de l'Homme

Libération

Entretien avec Kamal Lahbib, président du Forum des Alternatives du Maroc

"La société civile doit être un lieu d'incubation et d'émergence d'une nouvelle élite politique"

Il est l'un des acteurs les plus actifs de la société civile marocaine. Présent dans toutes les dynamiques militantes, au niveau national, maghrébin, méditerranéen et international, Kamal Lahbib qui est également acteur politique de gauche, est pour les synergies, la fédération et l'action concrète. Il prône la différence et la pluralité des points de vue. Dans cette rencontre avec Libé, il revient sur un ensemble de questions relatives aux derniers développements d'ordre national. Entretien.

Libé : Quel commentaire après la création du Centre économique et social ?

Kamal Lahbib : Le CES est aujourd'hui obsolète. Et c'est tant mieux. Sa mise en place au lendemain du 20 février a été très mal perçue, les jeunes ont cru que c'est une réponse à leurs revendications. Le timing a été mal choisi et sa composition encore davantage. Nous avons attendu 20 ans pour sa mise en place, on aurait pu attendre un peu plus, d'autant plus que la réforme constitutionnelle était sur le tapis bien avant le 20 février

Revue de Presse des droits de l'Homme

Libération

qui a précipité et mis le débat sur la place publique.

Dans ce contexte régional arabe, pensez-vous que cela ira dans le sens de la résolution des problèmes actuellement qui prévalent au Maroc?

Non. Le CES ne peut pas dans les conditions actuelles apporter une quelconque contribution. Les débats sont à un niveau systémique où même les problèmes d'ordre économique et social ne peuvent être débattus au sein du CES. La décision, discutable, de l'emploi des 4300 diplômés chômeurs, la répression violente des demandeurs d'emploi de l'OCP à Khouribga, les vastes mouvements de contestation des factures d'eau et d'électricité et des contrats de gestion dite « déléguée », la question du logement social…, sont des problèmes qui ont été tranchés, discutés et décidés en dehors du CES.

Comment évaluez-vous la création d'un CNDH, en remplacement de l'ancien CCDH?

Pour le moment, je ne peux apporter d'appréciation que sur le texte fondateur. Et à ce niveau c'est une avancée importante en matière de protection des droits de l'Homme conformément aux normes et standards internationaux en la matière. Le Dahir n° 1-11-19 du 1er mars 2011 portant création du Conseil national des droits de l'Homme en fait est une institution nationale (et non consultative) indépendante. Il est appelé à se saisir de toutes les doléances et peut aussi être dans l'anticipation et l'alerte en cas de tension. Par ailleurs, ses compétences sont élargies de manière explicite comme par exemple l'observation des élections, et nouveauté, son champ s'élargit aux libertés individuelles. Bref, il est en charge de la défense et la protection des droits de l'Homme et des libertés, de la garantie de leur plein exercice et de leur promotion, ainsi que la préservation de la dignité, le tout dans le strict respect des référentiels universels en la matière et notamment les principes de Paris. C'est un vaste programme dont le pays doit s'enorgueillir. Il faudrait qu'il soit doté de moyens humains et financiers à la mesure de l'ambition. Il est impératif qu'il puisse réellement jouir de son indépendance et se doter d'un pouvoir et d'une portée sociale pour que ses recommandations puissent avoir un effet dans les mises en œuvre.

A votre avis, quel rôle devrait jouer la société civile dans ces grandes mutations?

Mettons-nous d'accord sur le fait que la «société civile» n'est pas un corps homogène, heureusement d'ailleurs, mais qu'il est important de souligner que nous parlons d'organisations autonomes et indépendantes, respectueuses du référentiel humanitaire, démocratique et de la diversité, inscrites dans le choix clair et sans ambiguïté de la lutte pacifique pour le changement démocratique et non pour la prise du pouvoir. Dans cette optique, son rôle est forcément multiple et la première de ses tâches est de contribuer à la cohérence entre la fonction et la mission du CNDH avec la pratique sur le terrain. La société civile doit être fondamentalement une force de proposition à même de l'aider à accomplir sa mission. Elle sera représentée au sein du CNDH, et j'espère que le choix, en l'absence d'instances de représentation des associations, sera judicieux pour assurer une représentativité symbolique de la diversité du tissu associatif.

Par ailleurs, et en ces moments merveilleux, même s'ils sont difficiles et conflictuels, d'aspiration à la liberté, à la dignité, et de chantiers ouverts pour le changement démocratique que le pays est en train de vivre, le rôle de la société civile est de s'engager pleinement dans cette dynamique, sans frilosité, avec courage, encore une fois, comme du temps de l'IER, pour ouvrir des espaces de débats profonds et responsables, sans surenchères, à même de dégager des propositions politiques et mettre en place les outils organisationnels pour leur réalisation. Je pense enfin que son rôle est d'être un lieu d'incubation et d'émergence d'une nouvelle élite politique jeune imbue de principes démocratiques, de l'intérêt de la nation, pour rénover et mettre à niveau le champ politique et partisan. Nous ne pourrons pas réussir la démocratie sans la participation politique au niveau aussi bien de la démocratie représentative que

Revue de l'Homme

Libération

tive qui devrait être introduite dans le texte de la nouvelle Constitution.

Que pensez-vous de la réforme annoncée par le Souverain ?

C'est un cadre positif et audacieux. Les 7 principes déclinés constituent une base réelle pour ouvrir un débat de fond sur la mise en place d'une nouvelle Constitution et une base pour institutionnaliser ou aller vers l'institutionnalisation d'une monarchie parlementaire. Le moment est crucial pour le Maroc et je suis personnellement sceptique quant à la capacité des acteurs politiques, sans une rénovation, une remise en cause, d'être en phase avec les principes annoncés par le discours Royal. Nous sommes appelés à nous prononcer de manière claire sur les points qui constituent les lignes de démarcation : La monarchie parlementaire, la place de la religion dans le système politique et la protection des libertés individuelles et collectives, y compris la liberté de conscience et de culte, l'égalité hommes/femmes, les valeurs, l'éthique, l'honnêteté et l'intégrité dans la gestion des biens publics.

Au début du mouvement du 20

Revue de presse des droits de l'Homme

Libération

Au début du mouvement du 20 février, vous avez tenu en tant que FMAS une position quelque peu timide au sujet de la participation. Pouvez-vous expliquer une telle position ?

Les jeunes du FMAS, l'Action Jeunesse, sont depuis le début dans le mouvement. Le FMAS a été et reste une association pleinement aux côtés et avec les mouvements sociaux émergents.

Nous avons non pas hésité à appuyer et nous impliquer dans le mouvement du 20 février, mais à intégrer le Conseil national d'appui au mouvement du 20 février et à ce jour, nous n'y sommes pas en tant que FMAS. Notre Action Jeunesse y est par contre et cela traduit la nature du FMAS qui est un forum et non une organisation centralisée avec un semblant de bureau politique. Trois éléments nous feront encore hésiter :

- La volonté des jeunes du 20 février à garder leur autonomie, à ne pas être manipulés ou instrumentalisés et le Conseil continue à faire planer cette ambiguïté et cette confusion;
- L'introduction de concepts vagues et de revendications qui nécessitent une clarification et une adhésion des organes décisionnels du FMAS ;
- Notre démarche a toujours été d'éviter des plateformes et des réseaux qui mélangent les genres (partis politiques et mouvements sociaux) sans une clarification des normes et règles de fonctionnement et contenu des revendications sans quoi, nous sombrons dans des agendas contradictoires et des risques graves d'implosion. Plusieurs expériences l'ont malheureusement confirmé. Je reste pleinement dans la culture du Forum social et de la Charte de Porto Alegre. Je suis foncièrement réfractaire, au sein du mouvement social, aux enjeux de pouvoir et des velléités d'hégémonie, sans oublier que je ne vois pas mon engagement sur une plateforme commune avec des partis dont je ne partage ni les valeurs, ni les objectifs, ni la stratégie, sinon avec qui j'ai un conflit sérieux sur le projet de société. Du point de vue d'un parti politique, on peut ergoter à n'en plus finir sur une alliance (criminelle, par ailleurs) entre un Staline et un Hitler, mais je suis un défenseur des droits de l'Homme qui ne peut souffrir une

Revue de Presse du ... ts de l'Homme

Libération

quelconque compromission sur les principes et les valeurs universels et indivisibles des droits humains et sur les principes de démocratie.

Revenons au Forum social de Dakar, quelle a été votre évaluation de la participation marocaine? Et quel impact sur la synergie de la société civile marocaine ?

Malheureusement, aucune évaluation collective n'a pu être faite à ce jour du fait des évènements qui se précipitent. Toutefois on peut estimer que la présence maghrébine a été à l'honneur et la dynamique marocaine, nombreuse, a été saluée par la pertinence de son choix stratégique d'ouverture sur le Maghreb et le Machrek et a été saluée comme un espace d'incubation de la révolution tunisienne. Cette présence marocaine a toutefois été éclaboussée par la présence d'une forte délégation mobilisée par l'Etat marocain et qui était en dehors du processus et de la culture du Forum social, par son comportement, par ses slogans. Elle était là pour «défendre l'intégrité nationale», «contre les séparatistes», pour prendre sa revanche de ce qui s'est passé en Afrique du Sud. Elle nous a porté préjudice ; elle a failli détruire ce que nous construisons depuis 2006 pour contribuer à la résolution de ce conflit. Elle a porté préjudice à ce qu'elle était censée venir défendre et elle a donné une visibilité à la question du Sahara qui a été toujours marginale et inaperçue dans le FSM. Dakar est toutefois sortie avec des conclusions et recommandations intéressantes dans le renforcement de la dynamique d'édification d'un Maghreb démocratique des peuples. Nous sommes en phase de mise en œuvre de ces recommandations.

Quelques organes de presse ont cité votre nom comme premier candidat au poste de SG du CNDH, quel commentaire?

Le choix de Sabbar est de loin plus judicieux ; c'est un juriste, un défenseur des droits de l'Homme et quelqu'un qui a montré sa sagesse à gérer la transition au sein du Forum Vérité et Justice après le départ de feu Driss Benzekri. Il jouit d'une grande considération qui lui a permis de gérer la complexité du Forum. Il a, ainsi que Driss El Yazami, toute mon estime, mon amitié et mon appui sachant qu'ils ont la lourde tâche de contribuer à la protection des droits de l'Homme, dans un environnement défavorable, et dans un système où des forces hostiles ne leur faciliteront pas la tâche et ils auront à faire face aux basses attaques des amis d'hier qui n'accepteront pas de reconnaître qu'on peut contribuer à améliorer le système de l'intérieur. Mais ils ont en leur faveur leur courage, leur engagement et un cadre juridique avancé qu'ils doivent exploiter pour le respect et la protection des libertés et du droit.

PROPOS RECUEILLIS PAR MUSTAPHA ELOUIZI

Revue de Presse des droits de l'Homme

الصباح
يومية مغربية شاملة

Libération

La Fondation Driss Benzekri organise un colloque à Rabat

Démocratie et outils institutionnels des droits humains

Accompagner le débat national sur les outils institutionnels liés aux droits humains et à la démocratie est un souci majeur pour la Fondation Driss Benzekri, notamment dans cette nouvelle dynamique qui prévaut dans la société marocaine et son espace public.

C'est dans ce cadre qu'intervient l'organisation du colloque national sur les outils institutionnels liés aux droits humains et à la démocratie et leur rôle dans le renforcement de la démocratie, qui aura lieu aujourd'hui à Rabat à partir de 8h30. Cette rencontre qui s'inscrit dans le cadre du «Forum de réflexion sur les droits humains», tentera d'explorer l'apport des outils institutionnels à la consécration de la démocratie dans le pays, en essayant de répondre à un ensemble de questionnements concernant leurs plans d'action, leurs stratégies et l'impact de leurs actions sur les politiques publiques et la société.

Prendront part à cet atelier des responsables d'institutions (CNDH, Diwan Al Madhalim, (Médiateur), IRCAM, HACA, CCME, ICPC et Conseil de la concurrence) aux côtés des ONG des droits humains, des académiciens et des chercheurs universitaires.

Il est à rappeler que la Fondation Driss Benzekri pour les droits humains et la démocratie a été créée en 2008, à l'occasion de la première commémoration du décès du grand militant Driss Benzekri.

Dotée notamment d'un Conseil d'administration et de commissions spécialisées, la Fondation a pour mission l'élaboration d'études et de recherches de nature à rehausser le niveau de la pratique démocratique et des droits de l'Homme pour en faire un facteur agissant dans le cheminement des questions nationales et internationales inhérentes aux droits de l'Homme dans le sillage du passage de l'édification de la démocratie à sa consolidation et à son institutionnalisation.

Son champ d'action s'étend à tous les domaines : démocratie, justice transitionnelle, droits de l'Homme, diversité culturelle et linguistique, gouvernance institutionnelle et citoyenneté, entre autres. Sa création est le fruit des efforts de plusieurs acteurs de diverses appartenances et tendances.

La Fondation qui compte en son sein des institutions gouvernementales et des organisations nationales et internationales, est présidée par Abdesslem Aboudrar. Elle a également pour objectif d'accompagner le processus de consécration de la culture et des valeurs des droits humains dans notre pays, appuyer les dynamiques de réformes et d'œuvrer à la consolidation de l'édification de la démocratie institutionnelle au Maroc et ce, à travers l'impulsion du dialogue démocratique, l'initiation de débats libres, la construction des capacités des différents acteurs et la promotion de la coopération entre eux.

RACHIDA ALAMI

المساء
ALMASSAE

بعد الحكم على الدولة المغربية بتأدية تعويض قدره 45 مليون سنتيم لتقصيرها الناتج عنه وفاة

أسرة عائشة مختاري تقاضي الوزير الأول ووزيرة الصحة ووزير الداخلية ووزير الخارجية وأحمد حرزني

عبدالقادر كترة

استأنفت أسرة المرحومة عائشة مختاري حكم المحكمة الإدارية بوجدة، الصادر بتاريخ 21 شتنبر 2010، في حق الدولة المغربية في شخص الوزير الأول، ووزارة الصحة في شخص وزيرتها، القاضي بأداء تعويض إجمالي لفائدة الأسرة قدره 450 ألف درهم لثبوت مسؤولية الدولة عن الضرر اللاحق من خلال تقصيرها في توفير العلاج للمريضة/الهالكة ومعاناتها مع المرض الذي تسبب في وفاتها بعد استفحال وضعها الصحي.

وتقدمت أسرة المرحومة عائشة مختاري بشكاية أولى أودعتها بالمجلس الأعلى بالرباط، في يوم 23 فبراير 2011 (مسجلة تحت رقم66 س/2011) إلى الوكيل العام للملك لدى المجلس الأعلى بالرباط ضد كل من الوزير الأول عباس الفاسي، ووزيرة الصحة ياسمينة بادو، ووزير الخارجية الطيب الفاسي الفهري، ووزير الداخلية السابق شكيب بن موسى، والوالي السابق على الجهة الشرقية محمد الإبراهيمي، الإطار حاليا بوزارة الداخلية بالرباط، وشكاية ثانية، مودعة بمحكمة الاستئناف بوجدة بتاريخ 11 مارس ومسجلة تحت رقم175-11س، وموجهة إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بوجدة ضد كل من أحمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سابقا، وعمر احجيرة رئيس الجماعة الحضرية لمدينة وجدة، ولخضر حدوش رئيس المجلس الإقليمي لعمالة وجدة أنجاد، وعبد القادر باسطون المدير الجهوي للصحة، تلتمس الأسرة فيهما التحقيق معهم في الجرائم المسطرة في الشكايتين، مع إحالة الشكاية الأولى على الرئيس الأول للمجلس الأعلى لأجل إعمال القانون، والثانية على الرئيس الأول بمحكمة الاستئناف لأجل إعمال القانون، ولاسيما الفصلين 264 و 265 وما بعدهما من قانون المسطرة الجنائية، وباقي فصول القانون الجنائي.

ويؤكد عبدالعزيز مختاري، الإطار البنكي شقيق الهالكة، أن الأسرة لا يهمها المال وقد تكتفي بدرهم رمزي، ولكن تتمسك بحقها، في ظل قضاء أراده الملك مستقلا، في القصاص من المسؤولين الذين أدوا اليمين القانوني، سواء في القيام بمهامهم المهنية أو بعد تعيينهم وزراء في مناصبهم، لخدمة المواطنين رعايا الملك. وبعد أن أوضحت تطور الحالة الصحية للهالكة، منذ اكتشاف المرض إلى غاية وفاتها، والمراحل التي قطعتها والمعاناة التي تحملتها والإجراءات التي سلكتها وعشرات الشكايات المراسلات والتقارير والشواهد الطبية والصور الفوتوغرافية والريبورتاجات المصورة وعشرات المقالات الصحفية المغربية والعربية والدولية والاتصالات المباشرة وغير المباشرة التي قامت بها مع المسؤولين وارفقتها بالشكايتين معا، وجهت أسرة المرحومة عائشة مختاري الملقبة بـ«شهيدة الفيزا» إلى المشتكى بهم، المذكورين في الشكاية الأولى، تهما عديدة تتمثل في عدم تقديم المساعدة لمواطنة مغربية في حاجة عاجلة إليها، والإخلال باليمين القانونية المؤداة أمام الملك، والإخلال بالواجب الوظيفي، والتواطؤ في الإضرار بالغير (الفصول من 233 إلى 236 من القانون الجنائي) وترك شخص عاجز وتعريضه للخطر (الفصول من 459 إلى 467 من القانون الجنائي) بتواطؤ مع الأشخاص المسطرة أسماؤهم وصفاتهم أعلاه، فيما التمست الشكاية الثانية متابعة المذكورين فيها طبقا للقانون الجنائي بتهم عدم تقديم المساعدة لمواطنة مغربية في حاجة عاجلة إليها (الفصلان 430 و431)، والإخلال بالواجب الوظيفي، والقتل الخطأ (الفصل432)، والتمييز (الفصلان431.1 و431.2)، والتواطؤ في الإضرار بالغير (الفصول من233 إلى 236 من القانون الجنائي) وترك شخص عاجز وتعريضه للخطر (الفصول من 459 إلى 467 من القانون الجنائي) وتزوير الحقائق وإصدار إقرار كاذب (الفصول من 353 إلى 365).

وبتاريخ 15 غشت 2009 توفيت عائشة مختاري بعد معاناة قاسية مع مرض السرطان، الذي نهش جسدها لمدة سنتين ونصف، إلى أن خرجت الديدان من ركبتها، وهي الوضعية التي تركت آثارا بليغة في نفوس عائلتها وذويها وكل من تتبع حالتها المرضية ومعاناتها الأليمة، رغم طلب يد المساعدة من المسؤولين المذكورين، وهو الطلب الذي قوبل باللامبالاة والتجاهل والتقصير، بل بافتراء بعضهم والكذب وتزوير الحقائق للتهرب من المسؤولية، في الوقت الذي عاقبت الدولة الفرنسية قنصلها بفاس بإعفائه من منصبه بعد أن تبين لها تقصيره في دراسة ومراجعة ملف المرحومة عائشة مختاري بعد رفض منحها تاشيرة السفر إلى فرنسا من أجل العلاج لخطأ بعد تشابه في الأسماء بين عائشة مختاري المغربية القاطنة بوجدة وعائشة مختاري الجزائرية القاطنة بوهران، التي سبق للقنصلية بفاس أن رفضت منحها التأشيرة من أجل السياحة.

عائشة المختاري أثناء احتضارها (خاص)

> يؤكد عبدالعزيز مختاري الإطار البنكي شقيق الهالكة أن الأسرة لا يهمها المال وقد تكتفي بدرهم رمزي ولكن تتمسك بحقها في ظل قضاء أراده الملك مستقلا